مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الاقتصاد الخليجي في ظل فايروس كوفيد 19
دراسة في التداعيات الاقتصادية وسياسات المواجهة

محمد عدنان محمود

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الاقتصاد الخليجي في ظل فايروس كوفيد 19
دراسة في التداعيات الاقتصادية وسياسات المواجهة

محمد عدنان محمود *

توطئة

برزت معالم فايروس كورونا تنتشر بين الدول بنحو متسارع في وقت عجزت المنظمات الصحية العالمية بمختلف مسمياتها سواء المرتبطة بالأمم المتحدة أو بالدول عن إيجاد اللقاحات؛ فأثر وجود الفايروس على الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة ولاسيما الاقتصاد الخليجي، الذي تزامن مع انهيار أسعار النفط إلى درجة كبيرة، وانخفاض الطلب العالمي عليها مع توقف حركة التجارة وعمل المصانع العالمية الكبرى، ولاسيما أن دول الخليج تمتاز باعتمادها على النفط والغاز مصدرين أساسيين للثروة والإيرادات في مقابل محدودية التعاون المشترك فيما بينها، فضلاً عن دخول بعضها في أزمات بينية سياسية، واقتصادية، واختلاف في الرؤى والمصالح، وفي التعامل مع البيئتين الإقليمية والدولية؛ مما أثر بالمجمل على تحقيق حالة الوحدة في الاكتفاء الذاتي بينها على مستوى الأمن الغذائي والصحي التي تمثل أولوية المرحلة الحالية.

وقد أشارت بعض التقارير الاقتصادية العالمية ومنها تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني، إلى أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي قد تجد صعوبة في إدارة العجز في موازناتها، أو زيادة الضرائب، أو خفض الدعم بفعل التركيز على تحفيز النشاط الاقتصادي، والتخفيف من أثر انتشار الفايروس بين مواطنيها؛ لذلك فإن نجاح حكومات تلك الدول في مواجهة التداعيات الاقتصادية مرتبط بحجم الفائض بموازناتها واحتياطياتها المالية في حال تأخر انتعاش أسعار النفط وسعيها تجاه خفض العجز الاستثماري لإدارة العجز في الموازنة أو الاستدانة.

وعلى الرغم من تأثر دول الخليج واقتصاداتها بالأزمة الوبائية، وما أشير من تحديات ومشكلات واجهت دول مجلس التعاون، وأثرت على الحياة الاقتصادية، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن الإجراءات والسياسات التي اتبعتها دول مجلس التعاون، فضلاً عن طبيعة وضع بعضها

* دبلوماسي وباحث أكاديمي.

على مستوى الاحتياطيات النقدية والمالية قد يمكنها من استيعاب التداعيات الاقتصادية وإعادة الحياة الاقتصادية تدريجياً، ويبقى هذا الأمر متفاوتاً من بلد إلى آخر داخل مجلس التعاون، على وفق استعدادات كل دولة من دول المجلس في القدرة على استيعاب الأزمات المستقبلية، فضلاً عن ما تمتلكه من موارد في مجال الطاقة؛ لذلك سيكون الوضع في دول مثل السعودية والإمارات وقطر والكويت أفضل حالاً من أوضاع البحرين وعُمان؛ وذلك لقلة المواد في هذين البلدين قياساً بالبلدان الأربعة الأخرى، بيدَ أنها قد تكون في وضع أفضل من بقية الدول العربية وغيرها من الدول محدودة الإيرادات ولاسيما على مستوى القدرة علَى تحمل التداعيات، وتمويل العجز المترتب عن الركود الذي سيخلفه الوباء.

ومن أجل تجاوز أزمتها والعودة إلى الحياة الطبيعية اعتمدت دول مجلس التعاون منذ بداية الأزمة سياسة مركزية على مستوى الإعلام والاقتصاد، ووضع إجراءات احترازية مشددة، ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى عدد من السياسات التي اعتمدتها دول مجلس التعاون أدت إلى بعض المخرجات الإيجابية في تخفيف حدة الوباء في هذه الدول:

1. دور الأجهزة الأمنية في مواجهة الأزمة: واجهت تلك الأجهزة عبئاً مضاعفاً؛ حيث تحتم عليها العمل في مسارات متوازية سواء في تطبيق قرارات فرض الحظر أو متابعة تجمعات العمالة الوافدة، أو تسهيل إجراءات العمالة الراغبة في العودة لبلادها، فضلاً عن إنهاء إجراءات المواطنين العائدين من الخارج، ذلك الدور الذي يمكن تطويره مستقبلاً ضمن صياغة استراتيجية متكاملة بشأن دور الأجهزة الأمنية والدفاعية في مواجهة التهديدات غير التقليدية.

2. أداء الإعلام الخليجي خلال الأزمة: برز دور وكالات الأنباء الخليجية التي تعاملت باحترافية ومهنية خلال الأزمة بعيداً عن اعتبارات السبق والمنافسة، إذ كانت تلك الوكالات مصدراً رئيساً للمواطنين والوافدين لمتابعة تطورات الأزمة.

3. دور فرق إدارة الأزمات في بعض دول الخليج التي حرصت على إيضاح التطورات كافّة أولاً بأول معززة بالأرقام والحقائق، فضلاً عن الإرشادات التوعوية الواجب اتباعها للحدّ من انتشار الفايروس، وجميعها جهود يمكن الاستفادة منها في صياغة استراتيجيات متكاملة لدور الإعلام إبان الأزمات والكوارث.

4. دور العمل التطوعي فبالنظر إلى الطبيعة المفاجئة والحادة لأزمة كورونا التي ارتبطت بصحة

الإنسان وحياته، فقد تطلبت ضرورة وجود جهود مجتمعية تطوعية تتكامل مع نظيرتها الحكومية، وهو ما بدا واضحاً في دول الخليج عبر عدة نماذج كان المجال الصحي في طليعتها الذي شهد إقبالاً غير مسبوق، وقد تأسس ذلك الأمر على خبرة دول الخليج بشأن العمل التطوعي من ناحية، واهتمام تلك الدول به عبر سنوات خلت من ناحية ثانية، وهو أمر بالإمكان استثماره في المستقبل بتأسيس مجلس أعلى للتطوع تنتظم في إطاره الجهود التطوعية خلال أزمات أخرى مماثلة.

5. استبقت دول مجلس التعاون الخليجي مرحلة ما بعد الوباء بسياسات الاحتياط المالي لتمويل خطة إنقاذ شاملة، إذ إن ما اطلقته من حزم للحوافز الطارئة؛ لتوفير الإغاثة الاقتصادية الفورية للسكان والمؤسسات، ولتوفير السيولة والدعم المالي ولاسيما للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها على المبادرات في مجالات غير نفطية ومتنوعة، فضلاً عن اتجاهها نحو تفعيل الصناعات الرقمية والخدمات كواحدة من المشاريع المستقبلية، فضلاً عمّا تمتلكه من احتياطيات مهمة من العملات الأجنبية الضخمة، ونسب منخفضة من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تسمح لها هذه العوامل بخروج آمن من المشكلات التي ستخلقها تداعيات الوباء على المديين القريب والمتوسط.

6. إن السياسات التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الوباء وتداعياته كانت في غالبيتها سياسات ضمن اطار الدولة الواحدة، إذ إن مخاطر الأزمة وما سببته من مشكلات اقتصادية جعلت كل دولة تنكفئ إلى سياستها الداخلية وإعادة ترتيب أولوياتها، وعلى الرغم من الاجتماعات الوزارية التي عقدتها دول المجلس للتباحث بشأن الأزمة الوبائية على مستوى وزارات الصحة والاقتصاد الوطني والمالية والطاقة، لكنها في ظل هذه الأزمة لم نلحظ أنها تعاملت معها بوصفها دول مجلس التعاون الخليجي كأطر موحد لها، وإنما تعاملت بصفتها المستقلة بالنظر لمخاطر الأزمة وتداعياتها عليها وعلى مجتمعاتها؛ لذلك سارعت بعضها إلى غلق مطاراتها وحدودها البرية كما فعلت السعودية مع البحرين، على الرغم من التحالف الاستراتيجي بينهما وعلى الرغم من أهمية الحدود البرية اقتصادياً وسياحياً للبحرين، التي تعد الرئة الاقتصادية لها، إلا أن السعودية غلقت هذا المنفذ خوفاً من تداعيات الوباء عليها؛ وهنا يمكن الإشارة إلى ما قاله الباحث الاقتصادي إيان بريمر: «إن المصاعب اللوجستية التي خلقتها الأزمة الوبائية أشارت بالفعل إلى التحوّل نحو اللا عولمة، والنمو الحتمي للقومية وسياسة

وطني أولاً سيدفعان الشركات إلى توطين عملياتها التي تمنح الأفضلية لسلاسل العرض الوطنية والإقليمية».

7. يلاحظ أن دول مجلس التعاون متباينة في مقدار تأثرها بالأزمة الوبائية وتداعياتها الاقتصادية، إذ كانت كل من قطر، والسعودية، والإمارات والكويت أقل تأثراً من البحرين وعمان، وذلك بحكم ما تمتلكه من هامش احتياطي نقدي وقوة قطاع الطاقة لديها، قياساً بالبلدين الأخرين، إذ تشير التقديرات العالمية إلى أن دولاً مثل قطر، والإمارات امتازات بقدرات صحية متمزية على مستوى المنطقة والعالم يمكن الاستفادة من خبراتها وما تمتلكه من تقنيات وإمكانات في هذا المجال.

8. نجحت دول مجلس التعاون في اعتماد سياسة مركزية بالتعامل مع الأزمة بتوظيف كافة قطاعات المجتمع والمؤسسات الرسمية على وفق سياسة واحدة تجعل من التخلص من الوباء هو الهدف الأسمى لها؛ لذلك كان هناك خطاب إعلامي ووعي مجتمعي متزامن مع السياسات التي اتبعتها حكومات تلك الدول وصولاً إلى فرض إجراءات حازمة ومشددة لتطبيق القرارات التي اتخذتها الجهات العليا المسؤولة عن مواجهة الوباء وتداعياته.

مقدمة

يقول الكاتب أروند أني روي في كتابه (The Pandemic is a Portal): «كانت الجوائح على مرّ التأريخ تدفع البشرية إلى التخلي عن ماضيها، وتخيّل عالمها من جديد، وليس ثمة اختلاف في هذه الجائحة أنها بوابة العبور بين عالم والعالم الذي يليه»[1]. من هنا حين نناقش واقع العالم في ظل جائحة كوفيد 19 وتأثره اقتصادياً، فلا تختلف بقعة أو أي منطقة على هذه الأرض من التأثر سلباً من انتشار هذا الفايروس، ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بمنأى أو منفصلة عن هذا الواقع بل هي في لبّ التأثر بحكم ما تمتلكه من موارد طبيعية كالنفط والغاز الذي تأثر على نحو كبير بفعل الأزمة الوبائية؛ وبالتالي لن يكن وضعها بعد الأزمة الوبائية كما هو قبله.

إذ برزت معالم فايروس كورونا تنتشر بين الدول بنحو متسارع في وقت عجزت المنظمات الصحية العالمية مختلف مسمياتها سواء المرتبطة بالأمم المتحدة أو بالدول عن إيجاد اللقاحات وأثر وجود الفايروس على الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة ولاسيما الاقتصاد الخليجي، الذي تزامن مع

1- نقلاً عن جين سالندا، مدير الشبكة الأوروبية للديون والتنمية في صدنوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صدنوق النقد الدولي، حزيران 2020، ص: 27، انظر الرابط الآتي: https://www.imf.org

انهيار أسعار النفط إلى درجة كبيرة، وانخفاض الطلب العالمي عليها مع توقف حركة التجارة وعمل المصانع العالمية الكبرى، ولاسيما أن دول الخليج تمتاز باعتمادها على النفط والغاز مصدراً أساسياً للثروة والإيرادات في مقابل محدودية التعاون المشترك فيما بينها، فضلاً عن دخول بعضها في أزمات بينية سياسية واقتصادية واختلاف في الرؤى والمصالح وفي التعامل مع البيئتين الإقليمية والدولية؛ مما أثر بالمجمل على تحقيق حالة الوحدة في الاكتفاء الذاتي بينها على مستوى الأمن الغذائي والصحي التي تمثل أولوية المرحلة الحالية.

وقد أشارت بعض التقارير الاقتصادية العالمية، ومنها تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني، إلى أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي قد تجد صعوبة في إدارة العجز في موازناتها، أو زيادة الضرائب، أو خفض الدعم بفعل التركيز على تحفيز النشاط الاقتصادي، والتخفيف من أثر انتشار الفايروس بين مواطنيها؛ ولذلك فإن نجاح حكومات تلك الدول في مواجهة التداعيات الاقتصادية مرتبط بحجم الفائض بموازناتها واحتياطياتها المالية في حال تأخر انتعاش أسعار النفط وسعيها نحو خفض العجز الاستثماري لإدارة العجز في الموازنة أو الاستدانة. ويمكن في هذا الإطار التطرق إلى الموضوع في محورين أساسيين: الأول يتطرق إلى التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا على دول مجلس التعاون الخليجي، أما المحور الآخر فسيدرس السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها هذه الدول للتخفيف من حدة التداعيات والتحديات.

المحور الأول: التداعيات الاقتصادية لفايروس كوفيد 19 على دول مجلس التعاون الخليجي

يمكن في هذا المحور مناقشة عدد من التحديات الاقتصادية التي تؤثر على سياسة دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة الوبائية ومنها الآتي:

أولاً: انخفاض أسعار النفط

إن تفشي الوباء وهبوط أسعار النفط شكلا ضربة مزدوجة أثرت على إمكانية تحقيق الاستقرار للموازنات المالية للاقتصادات الخليجية، فالسعودية واجهت مصاعب على الرغم من كونها أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، وكان الانهيار السابق لأسعار النفط في عام 2014 دفع دول المنطقة التي تعتمد على صادرات الطاقة إلى تخفيض الدعم الحكومي للمواطنين واستحداث ضرائب لتنويع مصادر الإيرادات ومحاولة تقليص نظم الرفاهية والقطاع العام، أما في ظل الظروف

الحالية فستجد دول مجلس التعاون صعوبة في إدارة العجز في موازناتها، أو زيادة الضرائب، أو خفض الدعم بفعل التركيز على تحفيز النشاط الاقتصادي والتخفيف من أثر انتشار الفايروس، ولكن حتى هذه الإجراءات قد لا تكون نافعة لمدة طويلة.

وترى شركة كابيتل الأمريكية أن متوسط اسعار النفط سيؤدي دوراً كبيراً في حجم العجز بموازنات دول الخليج، ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال: إذا كان متوسط سعر برميل النفط 40 دولاراً، قد تشهد ارتفاع في العجز يصل إلى 16.1 %، أما إذا كان متوسط السعر عند 30 دولاراً للبرميل فإن العجز سيصل إلى 22.1 %؛ أي ما يعادل 170 مليار دولار[2].

ومن أجل تجاوز تداعيات الانخفاض في أسعار النفط وانعكاساتها السلبية على اقتصادات الدول المنتجة، عملت الدول على إعادة إنتاج اتفاق منظمة البلدان المصدرة للنفط والمتحالفين معها (opec plus) الذي سبق أن عُقد في عام 2016 لتجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية في حينها.

اتفاق opec plus

اتفقت دول (opec plus) على عقد اجتماع وزاري (استثنائي) للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة عبر تقنية «ويبينار»، برئاسة كل من الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز وزير الطاقة رئيساً ووزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك رئيساً مشاركاً، وشارك في الاجتماع كل من الأرجنتين، وكولومبيا، والإكوادور، ومصر، وإندونيسيا، والنرويج، وترينيداد وتوباجو، والمنتدى الدولي للطاقة بصفة مراقبين، وخلال الاجتماع أعلنت الدول المشاركة التعاون وإعادة التأكيد على التزامها المستمر بتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، والمحافظة عليه، وبالمصالح المشتركة للدول المنتجة، وبتوفير إمدادات آمنة واقتصادية وذات كفاءة عالية وللمستهلكين، وبعوائد عادلة لرؤوس الأموال المستثمرة، واتفقت الدول المشاركة بالاجتماع على ما يأتي:[3]

1. إعادة التأكيد على إطار العمل الخاص بإعلان التعاون، الذي وُقّع عليه بتأريخ 10 كانون الأول 2016، وأعيد التصديق عليه في الاجتماعات اللاحقة؛ فضلاً عن ميثاق التعاون، الذي وُقّع بتاريخ 2 تموز 2019.

2 – نقلاً عن: https://www.aljazeera.net/

3 – يُنظر في ذلك: إبراهيم الغيطاني، هل يدعم اتفاق أوبك+ أسعار النفط العالمية؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، https://futureuae.com/.

2. إجراء تخفيضات على إنتاجها الإجمالي من خام النفط بمقدار 10.0 مليون برميل يومياً، بدءاً من 1 أيار 2020، ولمدة تبلغ شهرين تنتهي في 30 حزيران 2020.

3. دعوة جميع الدول المنتجة الكبرى للمساعدة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في السوق.

4. إعادة التأكيد على دور اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة اتفاق خفض الإنتاج، وتمديد التفويض الخاص بها، وعضويتها، لكي تقوم بالمراجعة الدقيقة لأحوال السوق العامة، ولمستويات إنتاج النفط، ومستوى الالتزام بإعلان التعاون، وبهذا البيان، يدعمها في ذلك كل من اللجنة الفنية المشتركة وأمانة أوبك.

5. إعادة التأكيد على أن مراقبة الالتزام بإعلان التعاون سيجري تطبيقه على إنتاج خام النفط؛ بناءً على المعلومات المستمدة من المصادر الثانوية، وفقاً للمنهجية المطبقة لدى الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

6. الاجتماع في 10 حزيران 2020 عبر تقنية «ويبينار» لتحديد الإجراءات الإضافية التي قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في الأسواق.

وخلال مدة الأشهر الستة التالية، بداية من 1 تموز 2020 إلى 31 كانون الأول 2020، سيكون مقدار التخفيض الإجمالي المتفق عليه هو 8.0 مليون برميل يومياً، ويتبع ذلك تخفيض قدره 6.0 مليون برميل يومياً لمدة ستة عشر شهراً تبدأ من 1 كانون الثاني 2021 وحتى 30 نيسان 2022، والأساس المرجعي لحساب التعديلات هو إنتاج النفط لشهر تشرين الأول 2018، فيما عدا إلى المملكة العربية السعودية والاتحاد الروسي، والأساس المرجعي لكل منهما هو 11.0 مليون برميل يومياً. وسيتم النظر في القرار مجدداً، وإمكانية تمديده في شهر كانون الأول 2021[4].

وعلى الرغم من هذه السياسات والإجراءات الخاصة بتخفيض الإنتاج للحفاظ على أسعار النفط، إلا أن المؤشرات الاقتصادية والمتابعات المستمرة لأسعار النفط تشير إلى عدم استقراره بين الانخفاض والارتفاع؛ مما يؤدي إلى احتمالات استمرار تداعيات الأزمة الوبائية اقتصادياً، وهو ما أشار إليه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غبريسوس، في أثناء مشاركته في منتدى عقد بدبي في شهر حزيران الماضي عبر تقنية (Video conference) بالقول: «نعلم أن

4 – اتفاق بالإجماع على تمديد العمل باتفاق أوبك+ نقلاً عن صحيفة الخليج الإماراتية، 7/6/2020، http://www.alkhaleej.ae/

الوباء أكثر بكثير من مجرد أزمة صحية، إنه عبارة عن أزمة اقتصادية وأزمة اجتماعية، وفي العديد من البلدان أزمة سياسية، وستظهر آثاره لعقود قادمة»[5].

ثانياً: تحديات الأمن الغذائي

أشارت التقارير الاقتصادية العالمية الصادرة لعام 2018 إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تُعدُّ من ضمن الدول الأكثر أماناً في العالم على مستوى الأمن الغذائي العالمي، ولكن بفعل الأزمة الوبائية الحالية ستواجه دول الخليج أيضاً تحديات متعددة الأبعاد تتعلق بالنمو السكاني السريع غير المتوافق مع زيادة الإنتاج السلعي الزراعي والحيواني واللازم؛ لتحقيق الاكتفاء الغذائي، فضلاً عن التراجع في كميات المياه سواء مياه الأمطار أو المياه الجوفية.

ففي السعودية على سبيل المثال على الرغم من أنها الدولة الأكبر من حيث عدد السكان والموارد الاقتصادية والمساحة لكنها اتخذت قراراً في عام 2016 بالتخلّص التدريجي من إنتاج القمح لمنع استنفاذ كامل احتياطياتها من المياه الجوفية اللازمة للأغراض الأخرى كالصناعة وتوفير المياه الصالحة للشرب؛ وبسبب ندرة المياه في بعض تلك الدول مما يدفعها إلى التركيز على استيراد المواد الغذائية كبديل عن استثمار الأراضي الصالحة للزراعة. إذ تستورد دول المجلس بين 70 – 90 % من حاجاتها للمواد الغذائية الأساسية[6].

تواجه دول مجلس التعاون واقعاً جديداً يتمثل في ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ نتيجة تعطّل الكثير حركة البضائع والأشخاص بين الدول، وتعطّل طرق التوريد وارتفاع كلف الشحن، ففي نيسان 2020 اقترحت الكويت إنشاء شبكة أمن غذائي اقليمي بين دول مجلس التعاون؛ لضمان تأمين الإمدادات الغذائية الكافية وتلبية الاحتياجات الغذائية وسد نقص الغذاء الأساس في أوقات الأزمات والعمل على تأسيس رؤية موحدة للأمن الغذائي، وكما دعت إلى وضع ترتيبات خاصة في مراكز مراقبة الحدود والكمارك لضمان انسيابية حركة الإمدادات الغذائية والأدوية بين دول المجلس[7]. إلا أن هذه المقترحات لم تجد طريقها إلى التطبيق حتى الآن، إذ ما زالت دول المجلس تعيد ترتيب حساباتها بنحو مستقبل بسبب الأزمة، فضلاً عن التقاطعات السياسية بين بعضها التي قد

5- منظمة الصحة العالمية: كورونا ما يزال يتسارع في العالم وآثاره ستبقى لعقود، نقلا عنhttps://arabic.euronews.com/

6 – حيدر رضي: دول مجلس التعاون وتحديات الأمن الغذائي، صحيفة أخبار الخليج البحرينية، 28/2/2020، http:// /www.akhbar-alkhaleej.com

7 – الكويت تقترح استراتيجية للأمن الغذائي الخليجي، نقلاً عن: https://www.cnbcarabia.com/.

تجعل من أي اتفاق للعمل المشترك في الوقت الحاضر صعب التنفيذ، على سبيل المثال: الأزمة بين قطر وعدد من دول الخليج (السعودية، والإمارات، والبحرين) وما أسفرت عنه من قطع علاقات دبلوماسية وتوقف التعامل الاقتصادي بينهم.

ثالثاً: الانكماش الاقتصادي

يرى صندوق النقد الدولي أن دول الخليج ستشهد انكماشاً بنسبة 7.6 % في عام 2020، على وفق تصريحات جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، التي أدلى بها أواخر شهر حزيران 2020، وإن الصادرات النفطية في عموم هذه الدول ستتراجع إلى أكثر من 250 مليار دولار؛ ونتيجة لذلك من المتوقع أن تتحوّل الأرصدة المالية إلى السلب، متجاوز 10 % من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول الخليج[8].

وتشير توقعات الصندوق إلى انكماش اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بنسبة 4.2 % في عام 2020، وهو ما يشكل تخفيضاً كبيراً عن معدل النمو البالغ 2.1 % الذي كان متوقعاً قبل ظهور الفايروس[9]. وهذا الأمر سيشمل القطاعات غير النفطية في هذه البلدان أيضاً ستتأثر سلباً، ومن المتوقع أن تتراجع بنسبة 4.3 % وهو ما يشكل انخفاضاً عن معدل النمو البالغ 2.3 % الذي كان متوقعاً في أواخر عام 2019، وتأثرت قطاعات الخدمات والتجزئة والسياحة؛ مما زاد من التحديات التي تواجه هذه الأنشطة في بلدان مثل البحرين وقطر والإمارات، أما فيما يخصّ القطاع النفطي، فتشير التوقعات إلى أنه يسنخفض في جمع بلدان المجلس بنسبة تصل إلى 0.3 % وأن البلدان الأقل عرضة للتأثر من البلدان الستة في المجلس هي: الكويت، والسعودية، والإمارات[10].

رابعاً: التصنيف الائتماني

ذكر تقييم ستاندر آند بورز أنه خفض تصنيفه لإقتصاديات دول الخليج، حيث خفض التصنيف الائتماني في الكويت على سبيل المثال من AA إلى AA-؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وآثارها الاقتصادية المالية على هذا البلد عامي 2020 – 2021، وإن هذه الأزمة

8 – نقلاً عن https://arabic.cnn.com/

9 – آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير الفصلي لصندوق النقد الدولي نيسان 2020، ص: 1، https://www.imf.org/

10– آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص: 4.

سيترتب عليها عدة أمور منها خفض حجم العمالة الوافدة، وخفض الرواتب، وإعادة هيكلة المؤسسات، فضلاً عن تعميق عجز الموازنة لتصل إلى 17 مليار دينار كويتي، أما بالنسبة للعجز المالي في الموازنة لعامي 2020 - 2021، فإذا كان سعر برميل النفط 55 دولاراً، فإن العجز سيبلغ 9.2 مليار دينار كويتي، ويرتفع العجز مجدداً بما تفقده الكويت من إيرادات نفطية متوقعة في ظل الأسعار الحالية للنفط نحو 16 مليار دينار قياساً بحجم الميزانية؛ مما سيرفع سقف المصروفات إلى 23 مليار دينار، فضلاً عن عدم القدرة على تحصيل إيرادات الضرائب والرسوم وما خُصّص من مبالغ لمواجهة وباء كورنا بقيمة مليار دينار، ليصل العجز في السنة المالية المقبلة إلى 17 مليار دينار[11].

فضلاً عن ذلك خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للمملكة العربية السعودية إلى السلبية؛ وذلك بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط، وأرجعت الوكالة ذلك إلى ارتفاع المخاطر المالية للمملكة؛ لانهيار أسعار النفط، والغموض بشأن قدرة الحكومة السعودية على تعويض خسائر عائدات النفط، واستقرار ديونها على المدى المتوسط، وعلى الرغم من ذلك، أكدت وكالة التصنيف الائتماني السيادي للمملكة عند مستوى "A1"، وأشارت إلى أن الحكومة السعودية «ما تزال قوية نسبياً، على الرغم من تراجع» الميزانية العامة، ومستوى الدين المتوسط[12].

خامساً: الخطط والمشروعات التنموية

إن المشاريع الكبرى في دول الخليج يمكن أن تتأثر هي الأخرى في وتيرة إنجازها ببعض الدول؛ بسبب تقليص الإنفاق العام، فالخطط والرؤى التنموية الخليجية قد يتأثر جزء من برامجها أو مشاريعها بتداعيات وباء كورونا وتقليص الإنفاق، وقد تتأخر أيضاً مواعيد تسليم بعض المشاريع؛ مما قد ينعكس على تأخر محتمل ومتباين في استكمال تنفيذ الرؤى التنموية الكبرى على المدى المتوسط والبعيد في حال استمر النفط مستقراً عند متوسط أقل من 50 دولاراً لسنوات مقبلة؛ الأمر الذي سينعكس حتماً على تراجع الفائض المالي. وعلى الرغم من ذلك فإن وتيرة تقدم الأشغال في الانشاءات والمشاريع المرتبطة بكأس العالم في الدوحة بعد عامين ومعرض أكسبو دبي، قد تواجه بعض التعثرات نتيجة توقف وقتي لعدد من المشاريع بسبب اتساع وتيرة انتشار فيروس كورنا في قطر

11- ستاندرد آند وبورز تخفض تصنيف الكويت، نقلًا عن صحيفة القبس الكويتية، 27/3/2020، https://alqabas.com/

12 - وكالة موديز للتصنيف الائتماني تخفض نظرتها المستقبلية للسعودية إلى سلبية، نقلًا عن موقع بي بي سي عربية، 2/5/2020، https://www.bbc.com/

والذي أجبر بعض الشركات على فرض التباعد الجسدي وتقليص نسبة الكثافة العمالية استجابة للمعايير الدولية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، وباستثناء المشاريع المرتبطة بهذين الحدثين والمرجح استكمالها ولو بوتيرة متباينة، تبقى مشاريع أخرى في عدد من الدول الخليجية مهددة بنقص التمويل؛ بسبب تغيّرات مرجحة لأولويات مخصصات الميزانيات الحكومات والمؤسسات الخاصة.

ومن المتوقع أن تؤثر خطط التقشف على تباطؤ وتيرة تنفيذ المشاريع، وتأخر إنجاز بعضها في دول مجلس التعاون خاصة المشاريع العملاقة أو التي ما تزال في المراحل الأولى؛ وذلك بسبب نقص محتمل في التمويل على الأقل على المدى القريب إلى أن تتضح حركة أسعار النفط وحقيقة احتمال عودة موجة ثانية من الوباء في الخريف المقبل، وقد حذرت من ذلك منظمة الصحة العالمية.

سادساً: تأثر الثروات السيادية

ترجح التوقعات أن العائد على الاستثمارات والأصول الخارجية ذات المخاطر العالية لدول مجلس التعاون سيكون متذبذباً في المرحلة المقبلة، وقد تراجعت تقديرات قيمة أصول الصناديق الثروة السيادية الخليجية هذا العام بشكل حاد مقارنة بعام 2019، وتضررت أغلب صناديق الثروة لدول مجلس التعاون بتداعيات ركود الاقتصادي العالمي جراء الإغلاق المستمر للحدّ من تفشي الوباء، وتراجعت قيمة صناديق الإمارات إلى (1.096 تريليون دولار)، والكويت (533.6 مليار دولار)، والسعودية (320 مليار دولار)، وقطر (295 مليار دولار)، وعمان (18.6 مليار دولار)، والبحرين (16.7 مليار دولار)[13].

وقد تكبّدت تلك الصناديق خسائر كبيرة بسبب تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي، حيث انخفضت أسهم غالبية الشركات الكبرى في جميع بورصات العالم، وفي آذار 2020. يُذكر أن معهد التمويل الدولي قدر سابقاً حجم خسارة صناديق الثروة السيادية الخليجية بنحو 296 مليار دولار في نهاية عام 2020، يأتي معظمها بسبب تراجع سوق الأسهم[14].

13- صناديق الثروة السيادية الخليجية قد تخسر 300 مليار دولار، نقلًا عن https://www.aljazeera.net/، 29/3/2020

14- المصدر نفسه.

المحور الثاني: الإجراءات والسياسات المعتمدة لمواجهة تداعيات الوباء

أولاً: الحزم الاقتصادية ومواجهة الأزمة

يتوقع خبراء الاقتصاد العالمي أن يكون اقتصاد دول الخليج، اقتصاد أزمات ليتمكن من مواجهة الأوبئة أو الكوارث البيئية، وذلك بتنويع الاقتصادات ومنح الصناعة دوراً أكبر في الاقتصاد، ولاسيما مجال الصناعات الغذائية والدوائية والزراعية، فقد شرعت الإمارات على سبيل المثال إلى وضع استراتيجية جديدة لشكل الدولة بعد انتهاء الأزمة الوبائية تقوم على حشد الخبرات والكفاءات المحلية، والعربية، والعالمية لرسم سياسات جديدة، ووضع الرؤى لبناء مرتكزات وآليات عمل جديدة في القطاعات كافة، وأشارت وكالة موديز للتصنيف الائتماني إلى أن الحوافز بقيمة 27.2 مليار دولار التي اعتمدتها الإمارات ستساعد في الحيلولة دون التراجع في جودة الأصول الملموسة لدى البنوك الإماراتية[15].

وقد أعلنت السعودية عن إجراءات تحفيز ليصل الدعم الاقتصادي المقدم من الحكومة إلى أكثر من 32 مليار دولار، إذ أشار البنك المركزي السعودي إلى أنه أعد حزمة حجمها 13.22 مليار دولار لمساعدة البنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة على التكيُّف مع العواقب الاقتصادية للفايروس، واعلن وزير المالية محمد الجدعان عن رصد 70 مليار ريال سعودي لمساعدة الشركات بإجراءات مثل إعفاءات بعض الرسوم الحكومية والضرائب وتأجيلها، وأشار إلى أن الملك سلمان بن عبد العزيز وافق على زيادة سقف الدين إلى 50 % من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من 30 % وأن الاقتراض للعام الحالي لن يزيد على 100 مليار ريال سعودي[16].

أما البحرين فهي الأخرى اتخذت عدة سياسات اقتصادية لمواجهة هذه التداعيات، فقد أجرت الحكومة محادثات مع عدة بنوك للحصول على قرض يصل إلى مليار دولار بعد تعليق خطط إصدار السندات الدولية بسبب تدهور أوضاع الأسواق المالية، والجدير بالذكر أن البحرين سبق أن حصلت على حزمة انقاذ من كل من السعودية، والإمارات، والكويت في عام 2018 بقيمة 10 مليار دولار. يُذكر أن صحيفة الأيام نقلت يوم الجمعة 19 /6 /2020 عن وزير المالية والاقتصاد الوطني سلمان بن خليفة أن المصروفات الحكومية؛ بسبب الأزمة الوبائة خُفضت إلى 30 %،

15- حزم التحفيز المالي هل تنقذ اقتصادات الخليج من براثن كورونا، 2/4/2020، نقلًا عن مركز الخليج الجديد، https://thenewkhalij.news/

16- حزم التحفيز المالي، مركز الخليج الجديد، المصدر السابق.

وأن ارتفاع العجز المالي سيكون أكبر التحديات التي تواجهها المملكة، وتحدث أيضاً عن التراجع الحاصل في السياحة، ونسبة إشغال الفنادق الذي وصل إلى حوالي 72 % في حين انخفضت حركة المجمعات التجارية إلى حوالي 91 %، وأقرّت وزارة المالية والاقتصاد الوطني منذ تفشي كورونا خطة للتحفيز المالي بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) تضمنت التكفل برواتب البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع الخاص لمدة 3 أشهر، وعدم المساس بالوظائف في المؤسسات الصغيرة بكلفة تقديرية تبلغ 215 مليون دينار (571.8 مليون دولار)، والتكفل بسداد فواتير الكهرباء والمياه إلى كل المشتركين من الأفراد والشركات لمدة 3 أشهر ابتداءً من نيسان والإعفاء من الرسوم البلدية لمدة 3 أشهر بكلفة نحو 25 مليون دينار، فيما تبلغ كلفة دعم الكهرباء نحو 150 مليون دينار، فضلاً عن الإعفاء من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة 3 أشهر، وكذلك إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لمدة 3 أشهر[17].

ثانياً: السياسة النقدية

تأثر القطاع المالي بالأزمة الوبائية على نحو حاد؛ مما ساعد في تفاقم التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، بنحو عام ومنطقة الخليج بنحو خاص، فقد تراجعت أسواق الأسهم بنسبة 20 – 30 % بعد بلوغها مستوى الذروة في منتصف شهر شباط 2020، وتصاعد إحساس المستثمرين بالخطر على مستوى العالم بحوالي أربعة أضعاف ليصل إلى مستويات غير مسبوقة خلال المدة الماضية، وعلى الرغم من الجهود النشطة لتيسير السياسات النقدية وعمليات السيولة التي تقوم بها البنوك المركزية الكبرى، فقد اتسعت فروق أسعار الفائدة على السندات الحكومية بأجل استحقاق عشر سنوات، والسندات السيادية في عدد كبير من بلدان الشرق الأوسط، وتشير البيانات عالية التوتر إلى خروج 5 مليار دولار من تدفقات الحافظة النقدية من المنطقة خلال شهر آذار 2020، وقد تنشأ عن تشديد الأوضاع المالية تحديات كبيرة بسبب حلول أجل استحقاق ديون سيادية خارجية بقيمة 35 مليار دولار تقريباً خلال هذا العام[18].

وبقدر تعلّق دول مجلس التعاون ولغرض مواجهة تداعيات الوباء على السياسة المالية والنقدية فقد اعتمدت عدة إجراءات في مجال السياسة النقدية ومنها تخفيض سعر الفائدة إلى صفر وشبه

17- الإجراءات والسياسات التي أقرتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، في شهر أيار 2020، نقلًا عن
/https://www.mofne.gov.bh

18- آفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التقرير الفصلي لصندوق النقد الدولي، نيسان 2020، ص: هـ،
/https://www.imf.org

الصفر ومدة التسهيلات المالية (collateralized credit) بسعر فائدة يبلغ صفراً لجميع المؤسسات المالية مع سقف عال جداً، مثلاً (50) مليار درهم للإمارات؛ وتهدف هذه السياسة لضمان السيولة في النظام المالي، وتفادي حاجة المصارف، إما لرفض طلب التسهيلات وإما لحل استثمارات غير سائلة لتلبية الطلب، وكذلك العمل على خفض قيود رأس المال (capital buffers) والمفروضة على المصارف التي عادة تقلل من قدرتها على توفير التسهيلات المالية، والتي شُيّدت بعد الأزمة المالية عام 2008، فضلاً عن اعتماد سياسة شراء الأصول المالية من المصارف (assestpuruchase program) بأسعار مرتفعة لتوفير قناة إضافية من السيولة للمصارف، وكذا طلب تسهيل جداول تسديد القروض من المصارف، ولاسيما القروض العقارية (mort-gages)؛ وذلك لتعزيز ثقة المستثمرين بشأن سعر الصرف الثابت بالإشارة إلى حجم احتياطات العملات الأجنبية ومع ذلك استمر الضغط مرتفعاً على المعاملات الخليجية في الأسواق العالمية[19].

لكن السياسة النقدية المعتمدة لا تخلو من تحديات ومخاطر، فهي قد تولّد أنشطة تجارية ومالية غير مسؤولة وغير مجدية اقتصادياً، أو سوء استخدام القروض ذات أسعار الفائدة المنخفضة تتسبّب في أزمة مالية لاحقة؛ وبالتالي ستتطلّب حماية النظام المالي من عودة هذه الظاهرة رقابة ذكية وجهود كبيرة من الجهات المسؤولة عن النظام المالي، وإن هنالك قلقاً كبيراً على السياسة المالية من ناحية تمويل هذه السياسات على المدى الطويل ولاسيما مع استمرار حالة ارتفاع الديون العامة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، فضلاً عن المجتمع قد لا يتقبّل زيادات جديدة في الضرائب[20].

وفي البحرين اعتمدت الدولة ما يعرف بـ(صندوق السيولة) الذي يُعد أحد الخطط الاستثمارية لها قبل الأزمة الحالية وذلك برفع حجم صندوق السيولة أواخر عام 2019 إلى 200 مليون دينار، لتعزيز قدرات القطاع الخاص في مواجهة التحديات الحاصلة ودعم إعادة هيكلة الالتزامات المالية للشركات، إذ أشار وزير المالية والاقتصاد الوطني سلمان بن خليفة آل خليفة إلى أنه جرت الموافقة على طلبات 282 مؤسسة بقيمة 86 مليون دينار، فيما تمّ صرف 34 مليون دينار فعلياً، و 48 % من إجمالي طلبات التمويل جرت الموافقة عليها، في حين أنه يجري دراسة النسبة المتبقية، وتوقع أن تتجاوز قيمة الدعم نحو 100 مليون بعد استيفاء طلبات التمويل. فضلا عن اعتماد سياسة الاقتراض الحكومي، إذ وجّهت البنك المركزي لرفع قدرة المصارف على الاقتراض بنحو 3.7 مليار دينار (9.8 مليار دولار)، مع العمل

19- عمر العبيدلي وغادة عبد الله، تداعيات أزمة كورونا: نظرة اقتصادية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 7/4/2020، ص: 5 https://www.derasat.org.bh/،

20- عمر العبيدلي وغادة عبد الله، المصدر السابق، ص: 6.

على تأجيل الأقساط والتمويل الإضافي للعملاء لمدة 6 أشهر، إلى جانب خفض الاحتياط النقدي للمصارف لدى المركزي 3- 5 %، بما يساعد في توفير سيولة إضافية بقيمة 200 مليون دينار أمام المصارف[21].

والجدير بالذكر أن التقرير الإقليمي لصندوق النقد الدولي أشار إلى أن تكلفة الاقتراض الخارجية ارتفعت في دول مجلس التعاون بمقدار 279 نقطة، وإن كلاً من البحرين وعمان ستواجهان تحديات جسيمة، وأنها قد تثير شواغل أوسع نطاقاً؛ بسبب حلول أجل استحقاق ديون سيادية خارجية على بلدان المنطقة خلال عام 2020 التي تشير التقديرات إلى أن قيمتها تصل إلى 10 مليار دولار تقريباً[22].

الخاتمة (توقعات مستقبلية)

على الرغم من تأثر دول الخليج واقتصاداتها بالأزمة الوبائية، وما أشير من تحديات ومشكلات واجهت دول مجلس التعاون وأثرت على الحياة الاقتصادية، إلا أن من المهم الإشارة إلى أن الإجراءات والسياسات التي اتبعتها دول مجلس التعاون، فضلاً عن طبيعة وضع بعضها على مستوى الاحتياطيات النقدية والمالية قد يمكنها من استيعاب التداعيات الاقتصادية وإعادة الحياة الاقتصادية تدريجياً، ويبقى هذا الأمر متفاوتاً من بلد إلى آخر داخل مجلس التعاون، على وفق استعدادات كل دولة من دول المجلس في القدرة على استيعاب الأزمات المستقبلية، فضلاً عن ما تمتلكه من موارد في مجال الطاقة لذلك سيكون الوضع في دول مثل السعودية والإمارات وقطر والكويت أفضل حالاً من أوضاع البحرين وعُمان؛ وذلك لقلة المواد في هذين البلدين قياساً بالبلدان الأربعة الأخرى، وهذا يتضح بمعدل الدخل السنوي قياساً بالناتج الاجمالي «ففي قطر يبلغ معدل دخل الفرد 135 ألف دولار، وفي الكويت 67.1 ألف دولار، والإمارات 66.1 ألف دولار، والسعودية 50.3 ألف دولار، والبحرين 44.2 ألف دولار، وعمان 35.2 الف دولار»[23]، إلا أنها قد تكون في وضعٍ أفضل من بقية الدول العربية، وغيرها من الدول محدودة الإيرادات وخاصة على مستوى القدرة على تحمل التداعيات وتمويل العجز المترتب عن الركود الذي سيخلفه الوباء.

ففي دولة مثل قطر على سبيل المثال، فهي تعد الأولى في إنتاج الغاز المسال وتمتلك 900 ترليون متر مكعب من الغاز يكفي 143 سنة من الإنتاج، فضلاً عن ثاني أكبر أسطول عائم لنقل

21- تصريحات وزير المالية والاقتصاد الوطني سلمان بن خليفة، أيار 2020، نقلًا عن https://www.mofne.gov.bh/.
22- آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصدر سابق، ص: 2.
23- نقلًا عن عبد الخالق عبد الله، لحظة الخليج في التأريخ العربي المعاصر، دار الفارابي، بيروت/ ط 2، 2019، ص: 127.

الغاز في العالم، والرابع عالمياً في إنتاج البتروكيمياويات، وتنفق سنوياً 6 مليارات دولار على مشاريع البحث العلمي، فضلاً عن صندوق سيادي بقيمة 300 مليار دولار[24].

في المقابل تجد دولة مثل الإمارات العربية المتحدة، تمتلك خامس أكبر ميناء في العالم، ويأتي ترتيبها ضمن أكبر 30 دولة مصدرة في العالم، و70 % من الإنتاج الصيني إلى أوروبا، وأفريقيا، وآسيا يمرّ أولاً عبر ميناء جبل علي، فضلاً عن دخولها النادي النووي بأربع محطات لتوليد الطاقة النووية، وتمتلك ثاني أكبر صندوق سيادي في العالم برصيد يصل إلى 1.3 ترليون دولار بما يساوي 300 % من حجم اقتصادها الوطني[25].

إذ تمتاز دول الخليج بكثرة الصناديق السيادية التي تبلغ 13 صندوق سيادي، بلغ إجمالي رصيدها 2.7 ترليون دولار؛ أي: حوالي 37 % من إجمالي أرصدة الصناديق السيادية حول العالم[26].

أما على صعيد الاحتياطي النفطي، يتبين من المؤشرات الرقمية والاستكشافات أن الاحتياطي النفطي في دول الخليج يستمر بالتزايد من من 60 مليار برميل عام 1950، بلغ اكثر من 300 مليار برميل عام 1970، ثم 400 مليار برميل عام 1990، وصولاً إلى 460 مليار برميل عام 2017[27]. ويبرز الاقتصاد السعودي في مقدمة الاقتصادات حجماً، بناتج محلي قدره 646 مليار دولار عام 2017، أي إن حجم الاقتصاد السعودي يوازي حجم 10 دول عربية، فالاقتصاد السعودي يساوي اكثر من ضعف اقتصاد مصر، ونحو 4 أضعاف اقتصاد العراق الذي هو أيضاً دولة نفطية تمتلك احتياطياً نفطياً ضخماً يوازي الاحتياطي النفطي السعودي[28].

أما على صعيد العجز في الموازنة العامة فتشير التوقعات إلى أن دول المجلس ستتفاوت في مقدار تأثرها بفعل الأزمة فالدول التي تمتلك هامش وقاية مالية كالكويت وقطر والسعودية والإمارات ستكون أقل عرضة من التأثير قياساً بالبحرين وعمان، وستتمكن من استيعاب مستويات العجز المتزايدة مقارنة بالبلدين الآخرين الذين يتصفان بالحيز المالي المحدود، وفي مجمل القول: إن يتدهور مستوى عجز الموازنة العامة على مستوى المنطقة من 2.8 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2019، و10 % من إجمالي

24- جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر 1995-2013، دوافعها واستراتيجياتها، مركز الجزيرة للدرسات، الدوحة، 2014، نقلاً عن https://www.amazon.com/.

25-26 عبد الخالق عبد الله : لحظة الخليج في التاريخ العربي المعاصر، دار الفارابي، بيروت، طب 2، 2019، ص، 42

26- عبد الخالق عبد الله، المصدر نفسه، ص: 69.

27 -27 عبد الخالق عبد الله، المصدر السابق، ص: 52

28- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، نقلًا عن عبد الخالق عبد الله ص: 61.

الناتج المحلي عاك 2020، وينشأ حوالي ثلثي هذا التدهور أو 4.4 % من إجمالي الناتج المحلي؛ بسبب التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة والعمل على التوفيق بين الإنفاق والإيرادات[29].

ومن أجل تجاوز أزمتها والعودة إلى الحياة الطبيعية اعتمدت دول مجلس التعاون منذ بداية الأزمة سياسة مركزية على مستوى الإعلام والاقتصاد، ووضع إجراءات احترازية مشددة ولاسيما في مجال سياسة الإغلاق التي اتخذتها في بعض مراحل الأزمة والفتح التدريجي للمشروعات والمجمعات التجارية، بما مكنها من العودة التدريجية للحياة العامة على وفق مخططات شاركت بها القطاعات كافة، ولاسيما المجتمع الذي امتثل بنحو كبير للقرارات التي أصدرتها السلطات العامة في تلك الدول، إذ إنه على وفق المؤشرات فإن غالبية نسب الإصابات بسبب الوباء كانت من الوافدين ولاسيما العمالة الأجنبية الآسيوية التي تصل إلى 13 مليون عامل في عموم بلدان الخليج، التي كانت أقل احترازاً والتزاماً بالتعليمات في حين أن المواطنين والمقيمين العرب ولاسيما في البحرين كانوا أكثر التزاماً بالتعليمات وهو ما أثر على انخفاض نسب الاصابات بينهم قياساً بالعمالة الآسيوية.

29- آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص: 5.

المصادر

1. إبراهيم الغيطاني: هل يدعم اتفاق أوبك+ أسعار النفط العالمية؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،sptth:
futureuae.com
2. أشرف كشك: دول الخليج وادارة أزمة كورونا أي دورس مستفادة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة،
https://www.derasat.org.bh
3. إيان بريمر: كيف سيصبح العالم مختلفاً بعد كوفيد 91، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية يصدرها صندوق النقد الدولي، حزيران 0202،sptth:
www.imf.org
4. حيدر رضي : دول مجلس التعاون وتحديات الأمن الغذائي، صحيفة اخبار الخليج البحرينية، ptth:
www.akhbar-alkhaleej.com
5. آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير الفصلي لصندوق النقد الدولي نيسان 0202،sptth:
www.imf.org
6. عمر العبيدلي وغادة عبد الله: تداعيات أزمة كورونا: نظرة اقتصادية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 0202/4/7، sptth:
//www.derasat.org.bh/،
7. جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر 5991-3102، روافعها واستراتيجياتها، مركز الجزيرة للدرسات، الدوحة، 4102.
8. عبد الخالق عبد الله : لحظة الخليج في التاريخ العربي المعاصر، دار الفارابي، بيروت/ ط 2، 9102.
9. وزارة المالية والاقتصاد البحرينية sptth:
//www.mofne.gov.bh

10.https://www.aljazeera.net/

11.http://www.alkhaleej.ae/

12.https://arabic.euronews.com/

13.https://www.cnbcarabia.com/

14.https://arabic.cnn.com/

15.https://alqabas.com/

16.https://www.bbc.com/

17.https://www.aljazeera.net/‹

18.https://thenewkhalij.news/